

Distr.: General  
30 December 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧  
٣٠ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/  
فبراير ٢٠١٧، نيويورك  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت  
التقييم

## رد الإدارة على تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### السياق والخلفية

١ - تشير التقديرات إلى أن ١٥ في المائة من سكان العالم - أو نحو بليون نسمة - يعيشون مع إعاقة تؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية<sup>(١)</sup>. ويوجد شخص ذو إعاقة في واحدة من كل أربع أسر معيشية. وفي حين أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون نسبة كبيرة من تعداد سكان العالم، فإن نصيبهم في المكاسب المتولدة عن التنمية العالمية قد أغفل على الدوام. ولم ترد الإعاقة في أي من الأهداف الإنمائية للألفية أو في الغايات والمؤشرات المتعلقة بها. وتشير الأدلة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة قد تُركوا ليتخلفوا عن أترابهم من غير ذوي الإعاقة، وأنهم يمثلون دوماً أفقر شريحة في الكثير من المجتمعات. والأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا أفقر اقتصادياً فحسب، بل هم أيضاً أفقر من غيرهم بمقاييس أخرى عديدة، بما في ذلك فرص الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، والإدماج

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(١) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة ٢٠١١ (جنيف، ٢٠١١). تكون هذه النسبة أعلى في إحصائيات البلدان المستفيدة من البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تبلغ ٢٠ في المائة، ويكون ٧٥ في المائة من هؤلاء من النساء.



الاجتماعي، إلى جانب القدرة على التكيف مع آثار التدهور البيئي والصدمات المناخية. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان وصما وغُبنًا يحدّان بشدة من قدرتهم على إسماع صوتهم في أسرهم ومجتمعاتهم<sup>(٢)</sup>.

٢ - وقد اعتمدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ودخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويقضي هذا الإطار الملزم قانوناً بأن تشمل البرامج الإنمائية الدولية الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يكون بوسع هؤلاء الأشخاص الوصول إليها<sup>(٣)</sup>. وقد شكل إقرار الاتفاقية حدثاً بارزاً في مجال الإعاقة، حيث كان بمثابة تنويع لعقود قضاها الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في ممارسة الجهود الدعوية المكثّرة لهذا الغرض. وتمثل الاتفاقية أول اتفاقية أساسية لحقوق الإنسان تخصّ الإعاقة تحديداً، وهي تبني على الاتفاقيات السابقة والتعليقات العامة التي ركّزت على الإعاقة واعتمدها الهيئات التعاهدية، ولا سيما التعليق العام ٥ المعتمد من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ - وتشدد الاتفاقية بشكل خاص على أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة أن تكون مسألة الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وتقوم أهداف التنمية المستدامة على مبدأ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“، وترد إشارة صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الخطة العالمية الجديدة. وفي القرار ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، طلبت الجمعية العامة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، بما في ذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال التصديّ لاستمرار عدم توافر معلومات كافية موثوق بها عن الإعاقة وتعزيز الاتساق والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وتعتبر الأمم المتحدة أن مصطلح ”الأشخاص ذوي الإعاقة“ ينطبق على كل من ”يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة

(٢) Groce N., Kett M., *The Disability and Development Gap. Working Paper No. 21*. London: Leonard  
.Cheshire Disability and Inclusive Development Centre, University College London

(٣) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي للإعاقة، المادة ٣٢.

مع الآخرين“<sup>(٤)</sup>. وترتبط حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ارتباطاً مباشراً ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهة تقدم الدعم الإنمائي إلى البلدان. وقد اعترف البرنامج الإنمائي بالتنمية المتصلة بالإعاقة واضطلع بدور فاعل فيها منذ ثمانينيات القرن العشرين. ويستند تركيز البرنامج الإنمائي على التنمية الشاملة للجميع إلى فكرة مبدئية مفادها أن التنمية لا يمكن أن تكون شاملة للجميع إلا إذا كانت جميع الفئات - بغض النظر عن النوع الجنساني أو الانتماء الإثني أو السن أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو الفقر - تساهم في تهيئة الفرص، ولها نصيب في مكاسب التنمية، ولديها القدرة على المشاركة في صنع القرار. ويبنى مفهوم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة على نهج التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة وعدم التمييز والمساءلة<sup>(٥)</sup>. ويعدّ الاعتراف باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة مطلباً حيوياً لتعزيز فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والسكن والإدارات الحكومية التي يستطيعون الوصول إليها.

٥ - وقد أنشئ فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وكان البرنامج الإنمائي أحد أعضائه التأسيسيين. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد البرنامج الإنمائي خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي تدعو إلى إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن فئات ضعيفة أخرى، في الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الحكومات لتحديد التدخلات الفعالة من أجل تعزيز مشاركة أولئك المنتمين إلى أفقر شرائح المجتمع. وعلاوة على ذلك، اعتمد البرنامج الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مذكرة توجيهية بعنوان 'تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة البرمجة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة'، وقام مكتب الموارد البشرية في عام ٢٠١٣ باعتماد 'استراتيجية التنوع والشمول' التي تشدد على تهيئة بيئة عمل 'مؤاتية للجميع' وتحدد تدابير لتشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعطي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الأولوية لضمان 'المشاركة والتعبير في مجال السعي للانتفاع المنصف من الفرص الإنمائية واستفادة سائر السكان من المكاسب، والعمل مع الفقراء والمجموعات المستبعدة الأخرى، سواء منها النساء أو الشباب أو الشعوب الأصلية أو المعوقون، على تحقيق تنميتهم الذاتية'.

(٤) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ١.

(٥) "Inclusive Development"،

[www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/povertyreduction/focus\\_areas/focus\\_inclusive\\_development.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/povertyreduction/focus_areas/focus_inclusive_development.html),

.accessed 1 August 2015

٦ - وتمثل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جهداً تعاونياً مشتركاً بين الوكالات لتشجيع تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تيسير بناء التحالفات وتطوير القدرات على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، وهي قد أُطلقت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ودخلت طور التشغيل في منتصف عام ٢٠١٢، مع قيام البرنامج الإنمائي بدور الأمانة الفنية ومشاركته بصورة كاملة كمنظمة شريكة.

٧ - وفي عام ٢٠١٦، قام مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء أول تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ويشكل هذا التقييم جزءاً من برنامج عمل مكتب التقييم المستقل الذي أقره المجلس التنفيذي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (الوثيقة DP/2014/5). وكان الهدف من التقييم هو تحقيق الآتي:

(أ) تقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة حتى الآن، سواء من خلال الجهود المحددة الوجهة أو جهود التعميم، من حيث درجة الأهمية والفعالية والقابلية للاستدامة؛

(ب) تقديم النتائج والاستنتاجات والتوصيات كمعلومات يُستنار بها لدى تحديد النطاق المستقبلي لما يقوم به البرنامج الإنمائي من تخطيط وبرمجة وإقامة شراكات لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في سياق صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨ - أما من حيث النطاق، فقد تناول التقييم خمسة مجالات رئيسية، ألا وهي: (أ) الأهمية الاستراتيجية التي يوليها البرنامج الإنمائي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، كما يلاحظ من خلال أولوياته الاستراتيجية؛ (ب) الوضعية التي يتخذها البرنامج الإنمائي والشراكات التي يدخل فيها على الصعيد العالمي من أجل التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ (ج) نتائج برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي التي تقدم مساعدة مباشرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة و/أو التي تعمل على "تعميم" شمول الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (د) المسائل الداخلية الخاصة بالبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الثقافة المؤسسية والسياسات والإجراءات التي تتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الترتيبات التيسيرية لهم وإشراكهم؛ (هـ) التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في المنظمات المماثلة.

٩ - وقد غطى التقييم الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦. ويتضمن رد إدارة البرنامج الإنمائي (انظر المرفق) إجراءات رئيسية عملية ومحددة زمنياً تبني على العمل الجاري وتحدد الأطراف المسؤولة عن هذه الإجراءات.

## استعراض عام للمنهجية

١٠ - ترحب إدارة البرنامج الإنمائي بالتقييم لأنه يقدم توصيات مفيدة وتقييما استشرافيا مستمدا من دور البرنامج الإنمائي في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وتدرك إدارة البرنامج الإنمائي كذلك أن التقييم قد أحرى في لحظة ملائمة، حيث سيستفاد به في صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وفي صياغة البرامج والمشاريع القطرية المقبلة.

١١ - وتُدرك إدارة البرنامج الإنمائي أن المنهجية المستخدمة في التقييم تجمع بين الأدلة التقييمية والدراسات القطرية. وتُدرك الإدارة أيضا أن التقييم استند إلى أساليب مختلطة ومجموعة متنوعة من مصادر جمع البيانات من أجل التحقق من البيانات وتحليلها وتدقيقها على نحو متقاطع. وبالإضافة إلى الاستعراض المكتبي، نُظمت حلقة عمل واحدة مع البرنامج الإنمائي، وتمت زيارة ١١ بلدا، وأدرجت في التحليل نتائج استقصاء للمكاتب القطرية.

١٢ - وتُرحب إدارة البرنامج الإنمائي بنتائج واستنتاجات التقييم التي تعتبرها مشجعة ونافعة. ومع ذلك، فهي تشير إلى شواغل رئيسية تتعلق ببعض الاعتبارات المنهجية. وعلى وجه التحديد، ربما يمكن من خلال تقديم أدلة ملموسة على ربط بعض النتائج بالتوصيات ذات الصلة تزويد الإدارة بصورة واضحة بخصوص الأساس الدلالي المستند إليه في الخلوص إلى بعض الاستنتاجات. وتظل هناك شواغل بخصوص اختيار البلدان وعلاقته بالتغطية العامة للحافظات والمنهجية المتبعة في استقصاء المكاتب القطرية.

١٣ - فعلى سبيل المثال، ليس من بين البلدان الـ ١١ التي تمت زيارتها أي بلدان كانت تمر بأزمات (نزاعات أو كوارث)، وغلبت على العينة البلدان المتوسطة الدخل. وبالتالي فإن العينة لا تبين الحجم الحقيقي لتصدي البرنامج الإنمائي لمسائل الإعاقة في جميع أنواع الحالات، وهو ما يمكن اعتباره ثغرة كبيرة.

١٤ - وتود إدارة البرنامج الإنمائي أيضا أن تشير إلى أن تأخر عملية الصياغة كان له أثر سلبي على إمكانية التشاور داخل المنظمة لضمان أن يعكس التقييم بشكل دقيق الممارسات المتبعة على أرض الواقع. وقُدّمت بعض التوصيات دون التشاور مع أصحاب المصلحة والشركاء الداخليين الرئيسيين، مثل المنظمات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة. وثمة إغفال لدور المراكز الإقليمية والمبادرات الإقليمية ومدى تمكّنها من توفير الدعم التقني وتعزيز تبادل المعارف والبرمجة بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضا غياب للروابط العامة مع أهداف التنمية المستدامة.

## النتائج والاستنتاجات

١٥ - تجدد الإدارة تشجيعاً في نتائج التقييم التالية: (أ) يعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مركز جيد يمكنه من الاضطلاع بدور بارز في تعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين العالمي والقطري؛ (ب) تمثل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أداة مبتكرة وقادرة على البقاء من أجل تعزيز التدخلات المتعددة القطاعات دعماً للاتفاقية، وهي قد حققت أهدافاً على مستوى النتائج بكم أكبر مما كان متوقعاً؛ (ج) وضع البرنامج الإنمائي معايير اجتماعية وبيئية لمساعدة المنظمة على تفادي الآثار السلبية غير المقصودة لبرمجته أو التخفيف منها؛ بما في ذلك أي آثار قد تسهم في حدوث انتهاكات للاتفاقية؛ (د) قام البرنامج الإنمائي بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الحماية الاجتماعية، ويمكن له أن يضطلع بدور هام في الدعوة إلى تكثيف جهود عدم الاحتجاز في المؤسسات وتحسين الدعم المقدم لبرامج المعيشة في المجتمع؛ (هـ) كان للبرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي دور محوري، بل وكانت تمثل قوة دافعة رئيسية في بعض الحالات، في المساعدة على تطوير وتعزيز الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالإعاقة؛ (و) ساعد البرنامج الإنمائي على التواء الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني؛ (ز) ما زال البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولديه حافظة صغيرة ولكن مهمة من إجراءات مساعدة ضحايا الألغام، وهي المساعدة التي اتّسع نطاقها في بعض الحالات لتصبح دعماً أشمل يتم تقديمه للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٦ - وترحب إدارة البرنامج الإنمائي أيضاً باستنتاجات التقييم التالية: (أ) تتيح أعمال البرنامج الإنمائي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة للبرنامج لكي يساعد في السنوات المقبلة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) تعد شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أداة فعالة للبرمجة المشتركة لمساعدة البلدان في تقييم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساعدة في بناء القدرات القانونية والمؤسسية اللازمة للقيام بذلك؛ (ج) دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال العمل في مجال الإعاقة حيثما توافرت ملكية وقيادة وطنيتان واضحتان في النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصدر في عام ٢٠١٢ مذكرة توجيهية بشأن الإعاقة تُبرز أهمية إدماج مسائل الإعاقة بالنسبة للبرنامج الإنمائي وأهدافه الاستراتيجية. وقدّم البرنامج الدعم على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وقام في بعض الحالات بدور محوري في مساعدة الحكومات على اعتماد الاتفاقية وتنفيذها.

١٧ - غير أن إدارة البرنامج الإنمائي ترى أن بعض نتائج واستنتاجات التقييم بحاجة لأن توضع في سياقها بصورة ملائمة، وأن تكون مستندة إلى أدلة. فإن عدم وضعها في سياقها السليم قد أدى للأسف، على مستوى الفهم، إلى التوصل إلى نتائج واستنتاجات خاطئة، كما يتضح من الأمثلة التالية.

١٨ - ففيما يتعلق بالنتيجة ٩: "يعكس تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبعد المتصل بالإعاقة صورةً مختلطةً. ففي بعض الحالات، أسفرت القيادة على المستوى القطري بشأن إدماج مسائل الإعاقة عن جهود متضافرة، بل وابتكارية في بعض الأحيان، من أجل إيجاد نقاط انطلاق لإدماج مسائل الإعاقة في صميم البرمجة في البرنامج الإنمائي. وفي أماكن أخرى، من الواضح أنه لم يول سوى اهتمام محدود جدا لإدماج مسائل الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنمائي الأوسع للبرنامج الإنمائي. ويحد عدم تحديد الأولويات والشغرات في الخبرة التقنية من النتائج التي يحققها البرنامج الإنمائي في تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة": تتفق الإدارة مع فكرة أن الجهود المتضافرة والابتكارية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي هي موضع اعتراف مع ملاحظة أن هناك درجات متفاوتة من التقدم المحرز. وللأسف، لم يتناول التقييم دور البرنامج الإنمائي في دعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان حيال صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو ما يشكل مدخلا مهما لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وترحب الإدارة بالتوصية الداعية إلى تعزيز الخبرة الداخلية في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة على كامل نطاق البرنامج الإنمائي.

١٩ - وفيما يتعلق بالنتيجة ١٣: "رغم وجود بعض الأمثلة الجيدة على كيفية تلبية البرمجة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، فإجمالا، وبسبب النوع المحدد للمشاريع البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي توفر إطارا لهذا العمل تركز على أنواع أخرى من مواطن الضعف، فإن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم تكن محل تركيز صريح في دعمه المقدم في مجال الحماية البيئية": تلاحظ الإدارة أنه في ٩ من البلدان الـ ١١ التي تمت زيارتها، لم تُجر مقابلات مع المنسقين الوطنيين لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية. كما أن النوع المحدد للمشاريع البيئية التي يديرها البرنامج الإنمائي لا يكون في كثير من الأحيان ذا صلة مباشرة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن كان هؤلاء الأشخاص يستفيدون من المشاريع بصورة غير مباشرة. وهناك في الواقع أمثلة قوية لبعض مشاريع البرنامج الإنمائي البيئية (المشاريع التي يمولها برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية على وجه الخصوص)

التي تلي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشير التقرير أيضا إلى أن عددا من مشاريع البرنامج الإنمائي البيئية لا تتناول صراحة إدراج مسائل الإعاقة لأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يستند إليها هذا العمل توفر إطارا يركّز على أوجه ضعف من أنواع أخرى من قبيل المياه وجودة الهواء والأنواع المهددة بالانقراض، وما إلى ذلك.

٢٠ - وفيما يتعلق بالنتيجة ١٤: "بُذلت جهود محدودة جدا لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتصلة بالصحة، بما في ذلك الأعمال المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشاريع الممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا": لا يتفق البرنامج الإنمائي مع صياغة النتيجة. فأحدى المجالات التي لم يتطرق إليها التقييم هي عمل البرنامج في مجال الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال حافظة الصحة. وقد عمل البرنامج الإنمائي على معالجة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة بصورة استباقية من خلال الاستفادة من المشاركة في الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الصحة لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٥، نشر البرنامج الإنمائي تقريرا إقليميا لدعم التصديق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. ويغطي التقرير المعنون "حقنا في المعرفة: استعراضات قانونية بشأن التصديق على معاهدة مراكش للأشخاص ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ" تسعة بلدان (إندونيسيا وتايلند والصين وفيجي وفيت نام وكمبوديا ومنغوليا ونيبال والهند). وقد أُعدّ التقرير بأشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية. وفي ميانمار، أدرج البرنامج الإنمائي استبياناً بخصوص الإعاقة في دراسة عن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي كمبوديا، يدعو البرنامج الإنمائي إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمله الرامي إلى النهوض بالحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢١ - وفيما يتعلق بالنتيجة ١٥: "تشير نتائج التقييم إلى إهدار الفرص المتاحة للبرنامج الإنمائي لتعزيز برجة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من خلال دعمه لحقوق الإنسان. ولم يجر تحديث مذكرة ممارسات البرنامج الإنمائي المتعلقة بحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥ لتتضمن إشارة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شدد على النهج القائم على حقوق الإنسان في المذكرة التوجيهية المتعلقة بالإعاقة": في عام ٢٠١٢، أصدر فريق حقوق الإنسان التابع للبرنامج الإنمائي



تكليفا، عن طريق البرنامج العالمي لتعزيز حقوق الإنسان، بإعداد مذكرة توجيهية بشأن التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، نظرا للإقرار بوجود حاجة إلى هذا التوجيه المتخصص. ومن ثم لم يُعتبر تحديث مذكرة توجيهية إضافية عن القضية ذاتها مسألة ذات أولوية.

٢٢ - فيما يتعلق بالنتيجة ١٦: "وجد التقييم بعض الأدلة على الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتعزيز البُعد المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النظم الوطنية لحقوق الإنسان على مستوى البرامج القطرية": يلاحظ البرنامج الإنمائي أنه على الرغم من أن المنظمة ليست لديها ولاية رصد أو حماية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنها تعمل على تعزيز النظم الوطنية لحقوق الإنسان وتدعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وكان أحد أهم مجالات التركيز الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تقديم الدعم إلى ما يزيد عن ٩٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٨، كما هو مبين في الناتج ٢-٣ للخطة الاستراتيجية الحالية. ويتسم الدعم المقدم إلى هذه المؤسسات فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية خاصة لأنها تقوم بدور المنظم والجسر بين الدولة وبين الجماعات والجهات صاحبة المصلحة المستبعدة والمهمشة. وكثيرا ما تقوم هذه المؤسسات بدور آلية الرصد الوطنية عملا بالمادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ثم، يمثل دعم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في هذا الدور أولوية استراتيجية للبرنامج الإنمائي في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وعلى الرغم من الإشارة إلى الدعم المقدم إلى هذه المؤسسات في نظرية التغيير، فقد أُغفل ذلك إلى حد كبير في التقييم.

٢٣ - وفيما يتعلق بالنتيجة ١٨: "فيما عدا بضعة أمثلة متفرقة، لم يجد التقييم دليلا يذكر على أن البرنامج الإنمائي يعمل على النهوض بإدماج المسائل المتعلقة بالإعاقة بطريقة قوية ومتسقة في مشاركته مع العمليات والمؤسسات الانتخابية. وهناك أيضا نقص في التوجيه العملي والدروس المتاحة داخل المنظمة بشأن كيفية معالجة الحواجز الاجتماعية والبيئية والقانونية والمعلوماتية والتقنية المعقدة التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص متكافئة في المشاركة السياسية وفي القيام بدور فاعل كمواطنين": في حين أن هذه النتيجة موضع ترحيب، من المهم الإشارة إلى أهمية السياق في هذا الصدد. فالبرنامج الإنمائي يدعم العمليات الانتخابية في بعض البيئات الحافلة بالاضطرابات السياسية، التي غالبا ما تقتصر بضعف الأطر القانونية الانتخابية، ونقص تطور الأحزاب السياسية، وتاريخ من استخدام العنف وسيلة للاعتراض على نتائج الانتخابات المتنازع بشأنها، وتاريخ من الافتقار إلى عمليات الانتقال السلمي للسلطة، ونقص قدرات هيئات إدارة الانتخابات.

ويقرّ البرنامج الإنمائي بأن ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أمرٌ ينبغي تعميمه في جميع أنشطة برمجة المساعدة الانتخابية للبرنامج الإنمائي، مع تضمينه، رهنا بموافقة منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، دعماً محدداً للشركاء من الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والسياسات والممارسات الانتخابية. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن معايير مشاركة الأمم المتحدة في المساعدة الانتخابية ومجالات تلك المشاركة يحددها منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية) استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن تقييم للاحتياجات الانتخابية يُجرى استجابةً لطلب تقدمه دولة عضو للحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة. وسيتعاون البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون السياسية والأعضاء الآخرين في الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية لاستعراض المبادئ التوجيهية لتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية لكي تشمل مجال الإعاقة على نحو أفضل.

## المرفق - التوصيات الرئيسية للتقييم ورد إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

**التوصية ١ -** ينبغي للخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أن تولي أهمية واهتماماً، بقدر أكبر بكثير، لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تصميم نتائج ونواتج تتواءم بشكل موضوعي مع المجموعة الواسعة النطاق من أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع يجعله جهة رائدة في تقديم خبرة شاملة لمسائل الإعاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي بعد ذلك أن يضع خطة عمل بشأن الإعاقة تفصح علناً عن تفاصيل النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي الذي يتضمن أهدافاً وغايات واضحة ومؤشرات محددة ضمن إطار متكامل منقح للنتائج والموارد.

**رد الإدارة**

رهنما بإدراج الإعاقة ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ستكون الأهداف والغايات والمؤشرات الواضحة للإطار المتكامل للنتائج والموارد شاملةً لمسائل الإعاقة. ويشمل ذلك تهئية سبل للنظر في كل من المؤشرات الخاصة بالإعاقة على المستوى المؤسسي وتصنيفات البيانات الخاصة ببلدان محددة فيما يتعلق بالإعاقة. وسيجري النظر في إمكانية إدراج مؤشرات مصنفة حسب الإعاقة، مع مراعاة القدرات الإحصائية الوطنية وفعالية الكلفة لعملية جمع البيانات المصنفة في المجالات الرئيسية على مدى الفترة المشمولة بالخطة الاستراتيجية الجديدة.

التتبع*	الوحدة (الوحدات) المسؤولة		الإطار الزمني	الإجراء الرئيسي/الإجراءات الرئيسية
	الحالة	التعليقات		
		المكتب التنفيذي، مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي	بجول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	١-١ ستعمل المنظمة على مراعاة أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء عملية تحديد مجالات النتائج والنواتج ذات الأولوية القصوى التي يمكن أن تسهم فيها عن طريق الخطة الاستراتيجية الجديدة. ورهنما بذلك، سيجري النظر في الأهداف والمؤشرات الخاصة بالإعاقة ضمن عملية وضع الإطار المتكامل للنتائج والموارد.
				<b>التوصية ٢ -</b> في جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى مساعدة الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبرنامج أن يولي اهتماماً خاصاً للغايات الشاملة لمسائل الإعاقة، مع التركيز على الهدف ١٦، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، حيث يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة رائدة معروفة. وينبغي أن يدرج الغرض الذي يستهدفه البرنامج الإنمائي من دعم الحكومات في تنفيذ الغايات الشاملة لمسائل الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية في الخطة الاستراتيجية الجديدة والإطار المتكامل للنتائج والموارد.
				<b>رد الإدارة</b> يرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية الداعية إلى التركيز على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمَّش فيها أحد في العمل المتعلق بالغايات الشاملة لمسائل الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٦ وما يتصل به من غايات. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الطابع التشاركي لعمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في هذا الميدان.
		مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة الحوكمة وبناء السلام	بجول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	١-٢ التوسع في استعراض وإدماج شمول مسائل الإعاقة في عناصر البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وإقامة المجتمعات المسالمة والعادلة التي لا يهمش فيها أحد.

<p>٢-٢ سينظر البرنامج الإنمائي في أكثر الطرق فعالية لكي تنعكس مساهمته في دعم تنفيذ غايات الهدف ١٦ في خطته الاستراتيجية الجديدة والإطار المتكامل للنتائج والموارد.</p>	<p>بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨</p>	<p>المكتب التنفيذي، مكتب السياسات ودعم البرامج/ الفريق المعني بالأثر الإنمائي</p>		
<p><b>التوصية ٣ -</b> ينبغي تنقيح المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مسائل الإعاقة وإعادة إصدارها لتنص بوضوح على توصيات متعلقة بتصميم وتنفيذ البرامج على نحو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل هذه المذكرة التوجيهية 'مجموعة أدوات' عن كيفية إدماج مسائل الإعاقة في مختلف مجالات البرمجة والعمليات في البرنامج الإنمائي.</p>				
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>قدم البرنامج الإنمائي توجيهات بشأن كيفية تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برمجة البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢، وساهم أيضا في إعداد توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية الداعية إلى أن يورد المزيد من التفاصيل بشأن التوجيهات الحالية في إطار أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرا.</p>				
<p>١-٣ سيقوم البرنامج الإنمائي بإعادة إصدار توجيهات محدثة بشأن كيفية تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برمجته في ضوء أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.</p>	<p>بجلول تموز/يوليه ٢٠١٨</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج، المكاتب الإقليمية</p>		
<p><b>التوصية ٤ -</b> ينبغي أن تعمل إدارة البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم والنظراء من فريق الأمم المتحدة القطري لضمان أن تحدد جميع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم فئة ضعيفة، وتحدد نواتج محددة الغرض ومعممة في البرمجة لمعالجة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراءات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تجري استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعات المجتمع المدني العاملة في إدماج مسائل الإعاقة، كجزء من عملية تخطيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.</p>				
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>من المؤكد أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز ذلك بدرجة أكبر بكثير وأن يزيد من استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجه ومشاريعه. وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي برامج تمسك القوى الوطنية بزمامها، ويكون اختيار فئاتها المستهدفة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية أمرا بالغ الأهمية. وفي التوجيهات الجديدة لإطار المساعدة الإنمائية، يتضمن تعريف الفئات المستهدفة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمثل الاستهداف معيارا حاسما للجودة في البرمجة المشتركة. وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب هو المبدأ الشامل في البرمجة المتكاملة. ويساهم البرنامج الإنمائي في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضمن المشاورات المتعددة الوكالات التي تحركها بدرجة كبيرة التحليلات والأدلة المتعلقة بالفئات الضعيفة والمهمشة التي تعاني تحديا إنمائيا معينا، إلى جانب مراعاة الأولويات الوطنية والمعوقات المحددة على صعيد الموارد. وفي حين يحيط البرنامج الإنمائي علما بهذه التوصية، فإنه يقر بأن أطر المساعدة الإنمائية تستند إلى الأولويات الوطنية ومدى توافر الموارد.</p>				

<p>٤-١ استعراض وتنقيح التوجيهات والنماذج المستخدمة في تصميم البرامج ورصدها لضمان معالجة مسائل الإعاقة على النحو الملائم، بما في ذلك ضمن عمليات التخطيط التشاورية.</p>	<p>بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (التنفيذ خلال فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة)</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي/مجموعة الحكمة وبناء السلام، المكاتب الإقليمية، المكتب التنفيذي</p>	
<p><b>التوصية ٥ -</b> يجري الحث بشدة على توسيع وزيادة تمويل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى الدعم الحالي من الجهات المانحة، ينبغي أن تيسر الأمانة الفنية إجراء مناقشة داخل مجلس السياسات بشأن إمكانية إقامة شراكات مع كيانات ومؤسسات القطاع الخاص كجزء من توسيع جهود تعبئة الموارد.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يقر البرنامج الإنمائي، بصفته الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بضرورة توسيع نطاق الموارد المتاحة للشراكة، ويرحب بهذه التوصية. وستشرع الأمانة الفنية في إجراء مناقشة على مستوى مجلس السياسات بشأن إمكانية إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص ومؤسساته.</p>			
<p>٥-١ سيدرج البرنامج الإنمائي، بصفته جزءاً من الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مناقشة في خطة العمل المقترحة للشراكة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مع مجلس السياسات بشأن تعبئة الموارد، بما في ذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات.</p>	<p>بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مجموعة الحكمة وبناء السلام</p>	
<p><b>التوصية ٦ -</b> ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمق شراكاته مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من خبراتها بشأن إدماج مسألة الإعاقة في مسائل البرمجة والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية على السواء.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية الداعية إلى مواصلته تعميق شراكاته مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يستمر في الاستفادة من خبراتها بشأن إدماج مسألة الإعاقة في مسائل البرمجة والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية على السواء. وفي الوقت الحالي، تتعاون الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي مع إحدى الجهات المعنية من الأوساط المختصة بمسائل الإعاقة من خلال لجنة مدير البرنامج الاستشارية لشؤون مجتمع المدني، وهي آلية رسمية للحوار بين المجتمع المدني والإدارة العليا للبرنامج الإنمائي بشأن المسائل السياسية والاستراتيجية الرئيسية.</p>			
<p>٦-١ ستطوي التنقيحات المقترح إدخالها على استراتيجية المشاركة المدنية للبرنامج الإنمائي على مشاورات مع أطراف منها اللجنة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني التابعة للبرنامج الإنمائي، التي تتضمن حالياً عضواً في إحدى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (مع ملاحظة أن أعضاء اللجنة يعملون بصفقتهم الشخصية، وليس بصفقتهم ممثلين عن المنظمات).</p>	<p>بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة الحكمة وبناء السلام</p>	

<p><b>التوصية ٧ -</b> ينبغي مواصلة جهود البرنامج الإنمائي في دعم العمالة وتحسين أسباب المعيشة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في أن يختاروا عملهم بحرية على قدم المساواة مع الآخرين. وكلما أمكن، ينبغي للبرنامج الإنمائي تعزيز البرامج التي تصل إلى أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل تنوعهم.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p>			
<p>يتفق البرنامج الإنمائي مع التوصيات المنبثقة عن التقييم. وتنسجم المواصلة بين أعمال البرنامج الإنمائي في مجالي العمالة وأسباب المعيشة وبين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك كفاءة وصول البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي إلى أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل تنوعهم، مع نهج البرنامج الإنمائي بشأن "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في إطار السعي إلى القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والإقصاء. وقد أثبتت الأبحاث أن الأشخاص ذوي الإعاقة ممثلون بصورة غير متناسبة بين أكثر الفئات ضعفاً. ومن ثم، سيؤدي إدراجهم في أنشطة دعم العمالة وأسباب المعيشة إلى تحسين ازدهارهم الاقتصادي فضلاً عن معالجة القضايا الأكبر المتمثلة في الفقر وعدم المساواة والإقصاء.</p>			
١-٧	سيضع البرنامج الإنمائي توجيهات و/أو قائمة مرجعية لسبل مواصلة جهود تحسين العمالة وأسباب المعيشة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في أن يختاروا عملهم بحرية على قدم المساواة مع الآخرين.	بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/ مجموعة التنمية المستدامة
٢-٧	سيقوم البرنامج الإنمائي بإدماج مسائل الإعاقة في برامجه المتعلقة بالعمالة وأسباب المعيشة عن طريق كفاءة وصول ١٠ في المائة على الأقل من الموارد/الأموال البرنامجية إلى أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل تنوعهم.	بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/ مجموعة التنمية المستدامة
<p><b>التوصية ٨ -</b> ينبغي أن يشمل الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى برامج الحماية الاجتماعية تدابير لجعل نظم الحماية الاجتماعية متاحة تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي، على نحو يتناسب مع هذا التركيز وتماشياً مع الاتفاقية، أن يشير بوضوح إلى التزامه بعدم الاحتجاز في مؤسسات، من خلال مناصرة الجهود الحكومية الرامية لتخطيط وتنفيذ عمليات الانتقال إلى ترتيبات معيشية داخل المجتمع.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p>			
<p>يرحب البرنامج الإنمائي بهذه التوصية. فجعل نظم الحماية الاجتماعية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة يتماشى تماماً مع نهج البرنامج الإنمائي المتمثل في توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع. وعلى النحو المبين في المنشور الصادر مؤخراً عن البرنامج الإنمائي والمعنون "حتى لا يتخلف أحد عن الركب: دليل تمهيدي عن الحماية الاجتماعية للممارسين"، يتضمن عمل البرنامج الإنمائي على صعيد تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية تنفيذ إصلاحات لمعالجة الاستبعاد الاجتماعي - كإصلاحات القانونية والسياساتية الهادفة إلى تغيير الأعراف والممارسات الاجتماعية المنطوية على تمييز وإضعاف - وتمكين الفئات الأكثر تهميشاً وتشجيعها على التسجيل في برامج الحماية الاجتماعية والوصول إليها والاستفادة منها.</p>			
١-٨	سيقوم البرنامج الإنمائي بوضع توجيهات بشأن كيفية جعل نظم الحماية الاجتماعية متاحة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وستشمل هذه التوجيهات أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم بشأن تحسين إمكانية الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية.	بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/ مجموعة التنمية المستدامة

**التوصية ٩ -** ينبغي إدراج أنشطة محددة تستهدف ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جميع مشاريع المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومات الشريكة في ما يتعلق بتيسير المشاركة الانتخابية في القوانين والسياسات والممارسات.

#### رد الإدارة

يدعو البرنامج الإنمائي إلى إتاحة وصول جميع الفئات المجتمعية إلى المؤسسات وإلى العمليات السياسية. ويوافق البرنامج الإنمائي على أنه ينبغي مراعاة تعميم إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع برامج المساعدة الانتخابية التي ينفذها البرنامج الإنمائي، وأن تتضمن هذه البرامج، رهنًا بموافقة المنسق المعني بالمساعدة الانتخابية، تقديم دعم محدد للشركاء من الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والسياسات والممارسات الانتخابية. ويجدُّ المنسق المعني بالمساعدة الانتخابية (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية) معايير ومجالات مشاركة الأمم المتحدة في المساعدة الانتخابية، على أساس التوصيات المنبثقة عن تقييم للاحتياجات الانتخابية يُجرى استجابةً لطلب تقدمه دولة عضو للحصول على المساعدة الانتخابية. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون السياسية وأعضاء آخرين في الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية لمراجعة المبادئ التوجيهية لتقييمات الاحتياجات الانتخابية بغية تضمينها مجال الإعاقة على نحو أفضل. ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بضرورة توفر مزيد من المعارف والأدوات لمساعدة المكاتب القطرية على تعميم مراعاة قضايا الإعاقة في المساعدة الانتخابية على النحو الملائم.

٩-١ العمل في إطار الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية لبعثات تقييم الاحتياجات لتتضمن فرعاً وقائمة مرجعية عن الإعاقة.	بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة الحوكمة وبناء السلام	
٩-٢ وضع المزيد من الأدوات والتوجيهات بشأن تعميم ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في المساعدة الانتخابية.	بجلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة الحوكمة وبناء السلام	

**التوصية ١٠ -** ينبغي للبرنامج الإنمائي، في عمله في البلدان شديدة التعرض للكوارث الطبيعية وفي البيئات المتضررة من النزاع، أن يشير على وجه التحديد إلى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط لمنع الأزمات وتقييم المخاطر، والتعافي المبكر من الأزمات، والتخطيط الإنمائي في مرحلة ما بعد الأزمات.

#### رد الإدارة

يرحب البرنامج الإنمائي بهذه التوصية، وهو سوف يراجع التوجيهات والإجراءات المتصلة بالاستجابة للأزمات والتعافي المبكر منها بغية صقل وتحسين الأدوات والعمليات التي تكفل تلبية حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياقات الأزمات وما بعدها. وسيدرج البرنامج الإنمائي مبادئ توجيهية محددة بشأن تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياسته المؤسسية المتصلة بالتعافي. وسوف تُبذل جهودٌ لتقييم آثار الكوارث على الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكوارث، ولإدراج خطط محددة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط والبرامج الخاصة بالمنظمة في مجال التعافي في مرحلة ما بعد الكوارث.

١٠-١ استعراض قضايا الإعاقة/الإدماج/الضعف ودمجها في حزم الاستجابة للأزمات.	بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الاستجابة للأزمات	
١٠-٢ استعراض قضايا الإعاقة/الإدماج/الضعف، والتوعية بشأنها، في إطار المجموعة العالمية المعنية ببناء القدرات من أجل التعافي المبكر، لا سيما في ما يتصل بسياقات النزاعات والكوارث أو الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة للنزاعات/الكوارث.	بجلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الاستجابة للأزمات	

<p>٣-١٠ كفالة تلبية سياسة البرنامج الإنمائي بشأن التعافي من الأزمات لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياقات ما بعد الأزمات وفي التأهب للأزمات.</p>	<p>مجلس قانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الدعم الاستراتيجي ودعم السياسات ووحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث/الفريق المعني بالأثر الإنمائي</p>	
<p>٤-١٠ مراعاة عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكوارث وخطط الإنعاش للآثار المحددة للكوارث على الأشخاص ذوي الإعاقة، مع وضع بيانات مصنّفة وعنصر منفصل يتناول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والتدخلات المتصلة بهم في سياق التعافي من الأزمات.</p>	<p>مجلس قانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ثم سنوياً بعد ذلك</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث/الفريق المعني بالأثر الإنمائي</p>	
<p>٥-١٠ يراعى في برامج التعافي التي ينفذها البرنامج الإنمائي في أعقاب الكوارث استهداف/إيلاء الأولوية لتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من أموال البرنامج الإنمائي لمساعدة الأسر المعيشية التي تضم أشخاصاً ذوي إعاقة.</p>	<p>مجلس قانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث ومجموعة التنمية المستدامة/الفريق المعني بالأثر الإنمائي</p>	
<p><b>التوصية ١١ -</b> في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ينبغي للبرنامج الإنمائي إيلاء اهتمام خاص وتقديم الدعم من أجل تحسين جمع البيانات عن الإعاقة، بما يتسق مع المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال آلية الإبلاغ السنوي التي تركز على النتائج، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتتبع بصورة دورية البرمجة على الصعيد القطري والدروس التي تتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مشاركين في التنمية ومستفيدين منها وأن يبلغ عنها.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>القرار المتصل بمسألة ما إذا كان على البرنامج الإنمائي تتبّع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مشاركين في التدخلات الإنمائية ومستفيدين منها في التقارير السنوية التي تركز على النتائج هو قرارٌ ينبغي اتخاذه تماشياً مع التوجه المعتمد في الخطة الاستراتيجية المقبلة. وسيجمع التقرير السنوي الذي يركز على النتائج البيانات التي تكون مهمة ضمن استراتيجية معينة أو إطار معين ولأغراض مؤسسية و/أو وطنية. وتضمن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠١٤ أسئلة مفصلة عن التدابير المتخذة بغية زيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات التي تقدمها المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية إلى المستفيدين من ذوي الإعاقة، وعن التدابير المتخذة لزيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في صفوف الأفراد والموظفين. ووفّرت بيانات عام ٢٠١٤ صورةً أولية عن الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية والإقليمية للبرنامج الإنمائي لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تماشياً مع شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي يعمل البرنامج الإنمائي بوصفه أمانتها الفنية.</p>			
<p>١١-١ استعراض وتنقيح التوجيهات والنماذج المستخدمة بحيث يمكن من خلال التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إجراء عمليات تتبّع وإبلاغ دورية بخصوص البرامج القطرية والدروس المتصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مشاركين في التنمية ومستفيدين منها.</p>	<p>مجلس قانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (التنفيذ خلال فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة)</p>	<p>مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي، المكاتب الإقليمية، المكتب التنفيذي</p>	



<p><b>التوصية ١٢ -</b> ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستعرض وينقح الوثائق ذات الصلة المستخدمة في تصميم البرامج ورسدها وتقييمها لضمان أن يجري التعامل على النحو الملائم مع إدماج مسائل الإعاقة في التنمية (على سبيل المثال، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجية المساواة بين الجنسين، والمؤشر الجنساني وخاتم المساواة بين الجنسين، والمعايير الاجتماعية والبيئية، وتصميم البرامج)، وأن تتوافق مع أطر ومؤشرات هدف التنمية المستدامة الذي يشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p>			
<p>يرحب البرنامج الإنمائي بهذه التوصية، وهو سوف يحدد فرص تعزيز إدماج مسائل الإعاقة في معييره وأدواته المؤسسية بكامل نطاقها.</p>			
١٢-١	سيشرع البرنامج الإنمائي في استعراض وتحديث المعايير الاجتماعية والبيئية في عام ٢٠١٧. وفي إطار هذا الاستعراض، سيقوم البرنامج الإنمائي بتحديد الفرص المتاحة لمواصلة معالجة إدماج مسألة شمول التنمية لمسائل الإعاقة في المعايير وما يتصل بها من إجراءات وأدوات وتوجيهات. وسيقوم البرنامج الإنمائي بإدراج إشارة إلى قضايا الإعاقة في استراتيجيته المقبلة بشأن المساواة بين الجنسين المقرر إعدادها في عام ٢٠١٧.	بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية
<p><b>التوصية ١٣ -</b> ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يرسل استقصاءً إلى موظفيه يحدد بناء عليه، بشكل أفضل، عدد الموظفين ذوي الإعاقة وأنواع وتكاليف الترتيبات التيسيرية المعقولة الموفرة لهم. وينبغي أن يضاف بند إلى ميزانية الموارد البشرية للبرنامج الإنمائي بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان التمويل المناسب لدعم هذه الترتيبات. ويمكن إنشاء صندوق لتوفير الترتيبات التيسيرية لذوي الإعاقة للمساعدة في تأمين التمويل اللازم لذلك. ويقدم صندوق الخضرة والتسهيلات لذوي الإعاقة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة نموذجاً مبتكراً لينظر فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p>			
<p>يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية إلى حد بعيد، مع التنبيه إلى أنه استناداً إلى الممارسة الرائدة، لا يمكن إجبار المرشحين المتقدمين لوظائف في البرنامج الإنمائي ولا الموظفين الموجودين بالفعل على الإفصاح عن إعاقاتهم، ما لم يختاروا هم القيام بذلك طوعاً. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، سيجري البرنامج الإنمائي استقصاءً لمكاتبه بغية الحصول على لمحة عامة أشمل عن القضايا والممارسات القائمة المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرنامج الإنمائي كمكان عمل. وفي ما يتعلق بتمويل الترتيبات التيسيرية المعقولة، سيبحث البرنامج الإنمائي في إنشاء آلية لتوفير التمويل اللازم. ولم يحدد بعد شكل هذه الآلية وترتيبها الإدارية على وجه الدقة.</p>			
١٣-١	تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين في ما يتعلق بالقضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.	بحلول آذار/مارس ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية
١٣-٢	الشروع بإعداد دراسة استقصائية عن مكاتب البرنامج الإنمائي، بغية جمع المعلومات واستعراض الممارسات القائمة والفرص المتاحة لتحسين إمكانية وصول الموظفين ذوي الإعاقة وأولئك الذين لديهم أفراد ذوو إعاقة في العائلة، ولتحسين الترتيبات التيسيرية المعقولة الموفرة لهم والدعم المقدم لهم.	بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية

<p>٣-١٣ تصميم وتفعيل آلية تمويل تجري إدارتها مركزياً لتمويل تكاليف الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تتكبدتها مكاتب البرنامج الإنمائي.</p>	<p>مجلس آذار/مارس ٢٠١٨</p>	<p>مكتب إدارة الموارد المالية، مكتب الموارد البشرية</p>		
<p><b>التوصية ١٤ -</b> ينبغي تنقيح استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنوع والشمول لتوضيح أن المنظمة ستقدم الدعم الكافي للموظفين ذوي الإعاقة في جميع مراحل سلسلة العمالة الكاملة، بما في ذلك التوظيف والاستبقاء والتقاعد، ومن خلال توفير موارد مالية كافية لتهيئة مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات وإجراءات التظلم ينبغي أن توضح الجهات التي يلجأ إليها الأشخاص في حال عدم تلبية احتياجاتهم من الترتيبات التيسيرية. ومن أجل توسيع نطاق فهم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق البرنامج الإنمائي، ينبغي للبرنامج أن يحدّث نموذجاً للتعليم الإلكتروني بشأن الإعاقة ويعيد إطلاقه ويجعله إلزامياً ويروّج له بين جميع الموظفين على جميع المستويات.</p>				
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. والأحكام المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة مدرجة فعلاً في استراتيجية البرنامج الإنمائي للتنوع والشمول، ولكنها ستُنقَح وتُفصّل حسب الاقتضاء. ويطبّق البرنامج الإنمائي عملية راسخة لإدارة المظالم؛ وسيتم تناول الأحكام المتعلقة بعدم وجود/عدم توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة بالتفصيل عند الاقتضاء. كما أنّ دورة التعلّم على الإنترنت المعنونة "الأشخاص ذوو الإعاقة والكفاءة والقدرة والقابلية للتوظيف"، التي توفر معلومات وآراء هامة عن مختلف القضايا المتصلة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل معهم، سوف يجري تحديثها ويبدأ تعميم تنفيذها، حسب الاقتضاء.</p>				
<p>١-١٤ تنقيح استراتيجية البرنامج الإنمائي للتنوع والشمول بغية تعزيز الأحكام المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة فيه.</p>	<p>مجلس كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧</p>	<p>مكتب الموارد البشرية</p>		
<p>٢-١٤ وضع إرشادات مفصّلة حول الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، بما في ذلك خيارات مختلفة للدعم وآلية لحلّ الحالات التي لا تتوافر فيها/يُرفض فيها تقديم الترتيبات التيسيرية، وتقديم هذه الإرشادات إلى المكاتب.</p>	<p>مجلس كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧</p>	<p>مكتب الموارد البشرية، مكتب إدارة الموارد المالية (التمويل)، وحدة المشتريات المركزية (الاتفاق الطويل الأجل للتكنولوجيا المساعدة)، مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا المعلومات</p>		
<p>٣-١٤ تحديث دورة التعلّم على الإنترنت المعنونة "الأشخاص ذوو الإعاقة والكفاءة والقدرة والقابلية للتوظيف"، والشروع بتنفيذ صيغة محدّثة منها في مختلف مكونات البرنامج الإنمائي. والنظر في جعل الدورة إلزامية بالنسبة لبعض الأدوار.</p>	<p>مجلس حزيران/يونيه ٢٠١٧</p>	<p>مكتب الموارد البشرية</p>		

<p><b>التوصية ١٥</b> - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينفذ مبادرة للتوظيف لجلب الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المنظمة، بما في ذلك من خلال الإعلانات الموجهة على شبكات الإعاقة. وفي إعلانات الشواغر، ينبغي على وجه التحديد تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التقدم بطلبات واعتماد سياسات شبيهة بالعمل الإيجابي التي تعطي الأفضلية للأشخاص ذوي الإعاقة ممن يتمتعون بكفاءات مساوية للمتقدمين الآخرين. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينظر أيضاً في إنشاء برنامج للتدريب الداخلي المدفوع الأجر للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين، الأمر الذي يمكن أن يوفر مسارا محتملا للحصول على عمل بدوام كامل.</p>				
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية إلى حد بعيد. ومع مرور الوقت وتطور الجهود التي يبذلها لزيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه، سواء من حيث الترتيبات التيسيرية المادية أو على صعيد الثقافة، سيعمل البرنامج الإنمائي بعزم أكبر لجذب الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وظائفه. وكخطوة أولى، سيوسع البرنامج الإنمائي نطاق برامج التدريب الداخلي المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وسيطلق مبادرات أخرى لجلب المواهب. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي قد لا يكون في وضع يمكنه من توفير التدريب الداخلي المدفوع الأجر، ستكفل المنظمة توفير جميع الترتيبات التيسيرية المعقولة (وستغطي تكاليفها). وسيقوم البرنامج الإنمائي أيضاً بتقوية رسائله المتصلة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة على الموقع الإلكتروني الخاص بالتوظيف في المنظمة، وفي إجراءات الاستقدام الإلكتروني والاستمارات والنماذج، وما إلى ذلك، بهدف دعم جذب/توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ولم تُقيّم جدوى الإجراءات الإيجابية المقترحة بعد، نظراً لسياسة "نظام الاستبقاء" المعمول بها.</p>				
١-١٥	استعراض الدروس المكتسبة من برامج التدريب الداخلي المقدمة في المكاتب القطرية، وإصدار توجيهات مؤسسية في برامج التدريب الداخلي للأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على الترتيبات التيسيرية المعقولة.	بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية	
٢-١٥	إجراء "مراجعة لمراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة" في أهم الوظائف المتصلة بالموارد البشرية، بما في ذلك عمليات الاستقدام والسياسات والإجراءات والأدوات والاستمارات والنماذج، بغية كفالة أن تكون جميعها "مراعية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة" وتعزيز توظيف هؤلاء الأشخاص في البرنامج الإنمائي واستبقائهم فيه. والتأكيد صراحة في إعلانات الشواغر، وكذلك على موقع التوظيف التابع للبرنامج الإنمائي، على أن هذا البرنامج يشجع المرشحين ذوي الإعاقة على التقدم للعمل فيه.	بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية	
٣-١٥	إنجاز الترتيبات اللازمة مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لاستخدام العمل التطوعي كآلية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.	بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية	
٤-١٥	إكمال وإطلاق برنامج جديد لجلب المواهب يستهدف القادة الشباب ذوي الإعاقة.	بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية	

<p><b>التوصية ١٦</b> - ينبغي إجراء مراجعة لإمكانية الوصول إلى أماكن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئات العمل لتحديد الحواجز القائمة التي تعوق الإدماج والخطوات العملية التي يمكن اتخاذها للقضاء عليها. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض ترتيبات أمن تكنولوجيا المعلومات لضمان توافيقها مع معايير إمكانية الوصول ذات الصلة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد تاريخاً يجري في غضون تيسير الوصول إلى جميع مبانيه، بغض النظر عن قوانين البناء المحلية.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>سيعتمد البرنامج الإنمائي فحماً منتظماً في تقييم وتحديد المعايير المتصلة بإمكانية الوصول إلى أماكن وبيئات العمل، بغية تحديد جدوى التنفيذ. واستناداً إلى دراسة الجدوى هذه، سيُحدد تاريخ تماشياً مع هذه التوصية.</p>			
١-١٦	إجراء تقييم لإمكانية الوصول إلى أماكن وبيئات العمل.	بجول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	مكتب العمليات والخدمات القانونية وخدمات التكنولوجيا/ وحدة التشغيل العامة
٢-١٦	استعراض الترتيبات المتخذة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات.	بجول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	مكتب العمليات والخدمات القانونية وخدمات التكنولوجيا/مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا

\* يجري تتبّع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.